جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

قضايا التخطيط والتنمية فى مصر
رقم (٣٠)

دراسة تحليلية عن تطور الإستثمار فى جمهورية مصر العربية
مع الاشارة للطاقة الاستعابيه للإقتصاد القومى

ديسمبر

جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

قضايا التخطيط والتنمية فى مصر
رقم (٣٠)

INP Library
007753

دراسة تحليلية عن تطور الإستثمار فى جمهورية مصر العربية
مع الاشارة للطاقة الاستعابيه للإقتصاد القومى

معهد التخطيط القومى مركز التوثيق والنشر
الكتب العربية مسلسل
رقم التصنيف

ديسمبر
١٩٨٥

دراسة تحليلية عن تطور الاستثمار في ج ٠م٠غ
مع اشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي

اعداد

دكتور / السيد عبد العزيز دحيه

دكتور / سعد حافظ محمود

فهـرس المحتويـات

	صفحـه
مقدمه عامة	
الفصل الاول : تطور الاستثمار فى ج ٠م٠ع خلال الفترة ٥٩/ ٦٠ـ٨٣/ ٨٤	
اولا : تطور قيمة الاستثمار الثابت الاجمالى ٠	٤
ثانيا : التوزيع القطاعى للاستثمار ٠	١٥
ثالثا : تطور توزيع الاستثمار على المكونات العينية ٠	٢٣
رابعا : تمويل الاستثمار ٠	٢٨
خامسا : بعض العقبات الاساسية التى واجهت الاستثمار فى مصر خلال الفترة ٥٩/ ٦٠ـ ٨٣/ ٨٤ ٠	٣١
الفصل الثانى : الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى واهم محدداتها (الاطار النظرى والواقع التطبيقى)	٣٦
مقدمـه :	٣٦
اولا : مفهوم الطاقة أو القدرة الاستيعابية	٣٧
ثانيا : المحددات الرئيسية للطاقة الاستيعابية ـ خلفية عامة	٤١
أ ـ المحددات الهيكلية ٠	٤١
ب ـ المحددات الادارية والتنظيمية ٠	٤٣
حـ ـ المحددات المالية ٠	٤٥
ثالثا : البنية الاساسية القائمة ومشكلاتها	٤٥
أ ـ شبكه الطرق ٠	٤٧
ب ـ طاقة النقل ٠	٥٠
حـ ـ النقل البحرى ٠	٥٧

صفحه

د — الموانى البحرية ٥٩
هـ — طاقة التخزين ٦٢

رابعا : التوسع الزراعى الافقى وقيود الموارد المائية والقدرة على استيعاب استثمارات جديدة ٦٣

خامسا : قوة العمل والطاقة الاستيعابية ٧٠

الفصل الثالث : قياس آثار التوسعات الاستثمارية الجديدة " مقترحات خاصة بالمنهجية والادوات ٧٨

اولا : قياس آثار التوسعات الاستثمارية الجديدة فى مرحلة الانشاء
أ — قياس الآثار الكلية للتوسعات الاستثمارية فى الاطار الاستاتيكى ٧٩
ب — قياس الآثار الكلية للتوسعات الاستثمارية فى الاطار الديناميكى ٨٦

ثانيا : المقترحات المنهجية المتعلقة بدراسة آثار التوسعات الاستثماريه على الاقتصاد القومى فى مرحلة التشغيل ٨٩

خاتمة : ١٠٥

ملاحق :
ملحق رقم (١) جداول احصائية ١١٦
" " (٢) معيار المفاضلة بين أوجه الاستثمار

مقدمة عامة :

تستهدف الدراسة تحليل تطور الاستثمار القومى فى ج٠م٠ع خلال الفترة ٥٩/٦٠ ـ ١٩٨٣/٨٤، وذلك من اجل التعرف على التطورات الرئيسية فى حجمه الكلى ،توزيعه القطاعى وتوزيعه بين الانشطة الاستثمارية الاساسية ،وذلك بهدف القاء الضوء على اهم الانجازات التى تحققت من تلك الاستثمارات وأهم العقبات التى واجهت ذلك وامكانيات التغلب عليها ٠

وبجانب أهمية التحليل فى الجزء السابق كأساس ضرورى لرسم سياسة استثمارية قادمة ، الا انه يمثل أحد المداخل الرئيسية للتعرف على القدرة او الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى فى تنفيذ الاستثمارات ٠ ذلك ان التعرف على التطور فى حجم الاستثمار والمشاكل التى اكتنفت تنفيذه وامكانيات علاجها تعطى مؤشرات اساسية عن مدى قدرة الاقتصاد القومى على استيعاب الاستثمارات وتنفيذها بحيث يتحقق من ورائها المعدلات المقبولة من العائد الاقتصادى والاجتماعى ٠

ولتوضيح ذلك يمكن القول ان قدرة الاقتصاد القومى على الاستيعاب ترتبط بكثير من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى تعتبر قيدا على مايمكن لأى اقتصاد قومى ان ينفذه من استثمارات * ٠ هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى يستلزم الوضع فى الدول النامية بسبب محدودية مواردها الاقتصادية خاصة المالية منها ،أن تعمل تلك الدول على رفع كفاءة الاستثمار والعمل على تحقيق اكبر عائد اقتصادى واجتماعى ممكن من هذا الاستثمار ، الأمر الذى يستلزم بدوره ان يتمشى حجم الاستثمار المقترح مع الطاقة او القدرة الحقيقية للاقتصاد القومى على الاستيعاب ٠

---

* سيتم توضيح تلك المتغيرات فى الاجزاء التالية من الدراسة ٠

وبطبيعة الحال لايمكن دراسة وتفهم الطاقة المستقبلية للاستيعاب بمعزل عن تطور تلك الطاقة فى الماضى ، سواء من ناحية حجمها او المشاكل التى حالت دون التوسع فيها ، ومدى فعالية الاجراءات والسياسات التى اتخذت لعلاج تلك المشاكل .

ويكتسب موضوع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى أهمية خاصة لما له من علاقة مباشرة بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورة عامه وتخطيط الاستثمار بصفة خاصة .

ويجد هذا الاهتمام مبرراته فى أن نجاح خطط التنمية فى تحقيق اهدافها يتطلب ـ ضمن مايتطلب ـ الدراسة الواقعية لقدرة الاقتصاد القومى على استيعاب الاستثمارات بحيث يتحقق من ورائها افضل عائد اقتصادى واجتماعى ممكن . وتزداد اهمية ذلك اذا أخذنا فى الاعتبار الاعداد للخطة الخمسية الثانية . ذلك انه وان كانت الخطة الخمسية الاولى قد وجهت الجزء الاكبر من استثماراتها نحو استكمال المشروعات القائمة ولانشطة الاحلال والتجديد والتوسعات ، فان الخطه الخمسية الثانية ستوجه بالضرورة جزء اكبر من استثماراتها للمشروعات الجديدة الامر الذى يستلزم التعرف على قدرة الاقتصاد القومى على استيعاب الاستثمارات من خلال التعرف على المحددات المختلفة لتلك الطاقة وامكانيات التوسع فيها .

أضف الى ذلك انه قد تكون زيادة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى أحد اهداف خطط التنمية ذاتها من اجل رفع معدلات الاستثمار والنمو . وأخيرا وليس آخرا يزداد ذلك أهمية عند يعانى الاقتصاد القومى من قصور فى موارده المالية المحلية منها والاجنبية لما قد ينطوى عليه المغالاه فى تحديد حجم الاستثمار ـ من ضرورة الالتجاء الى العالم الخارجى لسد الفجوة فى التمويل المحلى الامر الذى يترتب عليه زيادة الاعتماد على العالم الخارجى وتفاقم مشاكل المديونية الخارجيه .

مقابل الاهمية السابق الاشارة اليها لموضوع الطاقة الاستيعابية • الا انه يلاحظ ان الدراسات التي تناولت هذا الموضوع محدودة للغاية فضلا عن تناولتها لهذا الموضوع بشكل عام دون التعمق في مناقشة محددا تها المختلفة والعقبات التي تحول دون التوسع فيها وامكانيات تذليلها • وفضلا عن ذلك فانه لم يتم تناول الموضوع بشكل متكامل بحيث يجمع بين المنطلقات النظرية والحقائق العملية من خلال دراسة منجزات وعقبات الاستثمار الهيكلية منها والتنظيمية والبشرية وغيرها • وتشكل العوامل التنموية هذه المجموعة الثانية من الحجج التي تكسب الدراسة محل الاعتبار الاهمية الواضحة •

وبناء على ماسبق فسوف تتضمن الدراسة الاجزاء الرئيسية التالية :

- تطور حجم الاستثمار وتوزيعه بين الانشطة والمكونات الرئيسية خلال الفترة ٥٩/ ٦٠ ١٩٨٣ / ١٩٨٤ •
- العلاقة بين تطور الاستثمار وتطور بعض المتغيرات الاقتصادية الرئيسية كالانتاج والناتج والعمالة ••• وغيرها •
- العقبات الرئيسية التي واجهت تنفيذ الاستثمارات خلال الفترة محل الدراسة •
- عرض موجز لمفهوم الطاقة الاستيعابية وأهم محدداتها •
- بعض المقترحات الخاصة بمنهجية وأدوات قياس آثار التوسعات الاستثمارية الجديدة على الاقتصاد القومي كأداه للحكم على مدى قدرة الاقتصاد القومي على استيعاب استثمارات جديدة •

الفصـــل الاول
تطور الاستثمار في ج ٠م٠ع خلال الفترة
٥٩/٦٠ ـ ٨٣/٨٤

مقدمـــه :

أشرنا فيما سبق الى اهمية دراسة وتحليل تطور الاستثمار في مصر للتعرف على اهم اتجاهاته وانجازاته وعقباته ٠ وفيما يلي سنستعرض تطور الحجم الكلي للاستثمار وتوزيعـــه القطاعي والمهني ٠

وتجدر الاشارة الى انه سيتم استبعاد ارقام التغير في المخزون من ارقام الاستثمار لعدم توافر بيانات دقيقة ومنتظمة عنها ٠ كذلك سيتم استبعاد قيمة الارض حيث أن احتسابها يضخم من قيمة الأصول الثابته ويرفع من مؤشر رأس المال الناتج ٠

اولا : تطور قيمة الاستثمار الثابت الاجمالي :

يتضح من الجدول التالي رقم (١) تزايد قيم الاستثمار الاجمالي بصورة شبـــه منتظمة خلال الفترة محل الدراسة باستثناء عامي ٦٦/٦٧ ، ٦٧/٦٨ وذلك بسبب حـرب عام ١٩٦٧ حيث انخفض فيها الاستثمار بشكل مطلق من نحو ٣٧٧ مليون جنيه عـــام ٦٥/٦٦ الى نحو ٣٥٩ مليون جنيه عام ٦٦/٦٧ (أي بنسبة انخفاض قدرها ٥ر١ ٪) ثم الى نحو ٢٩٢ مليون جنيه عام ٦٧/٦٨ بنسبة انخفاض قدرها ١٨ر٦٪ عن العـــام السابق مباشرة ٠ كذلك يمكن ملاحظة انخفاض حجم الاستثمار خلال معظم سنوات الفتـرة الثانية (٦٥/٦٦ ـ ١٩٧٣) عن ذلك الذي بلغه عام ٦٣/٦٤ والبالغ نحو ٣٧٢ مليون جنيه ٠

وبتقسيم الفترة محل الدراسة الى مجموعة من الفترات بحيث تشمل كل منها مجموعـة من السنوات ذات الاتجاه المشترك فانه يمكن ابراز الفترات التالية :ـ

جدول رقم (١)

تطور قيمة الاستثمار الثابت الاجمالى خلال الفترة ٦٠/٥٩ - ٨٤/٨٣

مليون جنيه بالاسعار الجارية

السنـــــه	قيمه الاستثمار الثابت الاجمالى	معدل النمو السنوى (٪)	السنـــه	قيمة الاستثمار الثابت الاجمالى	معدل النمـو السنوى (٪)
٦٠/٥٩	١٧١ر٤	—	١٩٧٤	٦٨٠ر١	—
٦١/٦٠	٢٢٥ر٦	٣١ر٦	١٩٧٥	١٢٦٥ر٣	٨٦ر٠
٦٢/٦١	٢٥١ر١	١١ر٣	١٩٧٦	١٤٥٠ر١	١٤ر٦
٦٣/٦٢	٢٩٩ر٦	١٩ر٣	١٩٧٧	١٨٣٨ر٣	٢٦ر٨
٦٤/٦٣	٣٧٢ر٤	٢٤ر٣	١٩٧٨	٢٦٣٧ر٨	٤٣ر٥
٦٥/٦٤	٣٥٨ر٤	— ٣ر٨	١٩٧٩	٣٧٠٧ر٠	٤٠ر٥
متوسط الخطه الخمسية الاولى	٣٠١ر٤	١٦ر٥	٨١/٨٠	٥٣٣٤ر٤	٤٣ر٨ *
٦٦/٦٥	٣٧٧ر٤	—	متوسط ١٩٧٤ — ٨١/٨٠	٢٤١٦ر١	٣٩ر٣
٦٧/٦٦	٣٥٨ر٨	— ١ر٥	٨٢/٨١	٦٢٨٦ر٥	١٧ر٩
٦٨/٦٧	٢٩٢ر٢	— ١٨ر٦	٨٣/٨٢	٧٣٠١ر١	١٦ر١
٦٩/٦٨	٣٣٣ر٢	١٤ر٠	٨٤/٨٣ (**)	٧٧٨٤ر٤	٦ر٦
٧٠/٦٩	٣٥٠ر٨	٥ر٣	متوسط الفترة		١٣ر٥
٧١/٧٠	٣٥٥ر٥	١ر٣			
٧٢/٧١	٣٦٥ر٠	٣ر٩			
١٩٧٣	٤٦٣ر٥	٢٥ر٤			
متوسط ٦٥/٦٦ الى ١٩٧٣	٣٦٢ر١	٣ر٧			

المصدر : مجلس الشورى : تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية عن سياسات الاستثمار خلال الفترة ٦٠/٥٩ - ٨٣/٨٢ ، يونيو ١٩٨٥ ، صفحة ١٣ ، وزارة التخطيط والتعاون الدولى .

(*) تمثل الزيادة لعام ونصف .

(**) مبدئى .

- فترة الخطه الخمسية الاولى ٦٠/٦١ ـ ٦٤/٦٥ .
- فترة ٦٥/٦٦ ـ ١٩٧٣ حيث حربى ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ وحيث انحسر التخطيط الخمسى الى تخطيط ثلاثى ثم الى خطط او برامج سنوية .
- فترة ١٩٧٤ ـ ٨١/١٩٨٠ حيث الانفتاح الاقتصادى ومحاولة اعداد خطة خمسية تغطى الفترة (١٩٧٨ ـ ١٩٨٢) .
- الفترة الاخيرة وتغطى السنوات المتاح عنها بيانات من الخطه الخمسية الحالية ١٩٨٢ / ٨٣ ـ ٨٦/٨٧ .

وبدراسة تطور الاستثمار خلال الفترات المذكورة يلاحظ ان متوسط حجم الاستثمار السنوى قد ارتفع من نحو ٣٠١ مليون جنيه خلال الخطه الخمسية الاولى الى نحو ٣٦٢ مليون جنيه خلال الفترة الثانية (٦٥/٦٦ ـ ١٩٧٣) ، أى بمعدل زيادة قدره ٢٠/٠ . وبطبيعة الحال اذا ما اخذنا تطورات الاسعار فى الحسبان فيمكن القول ان زيادة الاستثمار بالاسعار الثابته كانت محدودة للغاية بين هاتين الفترتين .

وخلال الفترة الثالثة (٧٤ ـ ٨١/٨٠) ارتفع متوسط الاستثمار الاجمالى السنوى بصورة كبيرة ليصل الى نحو ٢٤١٦ مليون جنيه ، أى لنحو سبعة أمثال ـ متوسط قيمته خلال الخطه الخمسية الأولى والسنوات التالية لها حتى عام ١٩٧٣ . ذلك أن حجم الاستثمار الثابت الاجمالى تضاعف تقريبا بين عامى ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ حيث بلغ نحو ١٢٦٥ مليون جنيه عام ١٩٧٥ ، واستمر فى اتجاهه الصعودى ليصل الى ٣٧٠٧ مليون جنيه عام ١٩٧٩ ثم الى ٤٠٥٠ مليون جنيه عام ٨١/٨٠ .

اذا انتقلنا الى الخطة الخمسية الحالية ، فانه يمكن القول أن تلك الخطة قد استهدفت استثمارا اجماليا ثابتا (بدون الارض) يقدر بنحو ٩ر٣٣ مليار جنيه شاملا كل من القطاع العام والقطاع الخاص . وبعبارة اخرى فان متوسط الاستثمار الثابت السنوى خلال تلك الخطة قد يبلغ نحو ٦٧٨٥ مليون جنيه .

هذا وقد بلغ حجم الاستثمار الثابت الاجمالى ٦٢٨٧ مليون جنيه عام ٨١/ ١٩٨٢ . شاملا حصة الشريك الاجنبى فى استثمارات قطاع البترول (*) . هذا وتشير بيانات المتابعة بوزارة التخطيط حجم الاستثمار قد بلغ نحو ٧٣٠١ مليون جنيه عام ٨٢/ ٨٣ (السنة الاولى من الخطة) أى بنسبة زيادة قدرها نحو ١٦ر٠٪ .

واذا انتقلنا الى متوسط معدلات النمو السنوية فى قيمة الاستثمار الثابت الاجمالى والموضحة فى الجدول السابق ، فاننا نلاحظ أن هذا المعدل قد انخفض من ١٦ر٥٪ سنويا فى المتوسط خلال الخطة الخمسية الاولى الى ٣ر٧٪ سنويا فى المتوسط خلال الفترة ٦٥/ ٦٦ — ١٩٧٣ . الا أنه ارتفع ارتفاعا كبيرا فى السنوات التالية ليصل الى نحو ٣٩ر٠٪ سنويا فى المتوسط خلال الفترة ١٩٧٤ — ٨٠/ ٨١ . وبعبارة اخرى فقد كانت الفترة ٦٥/ ٦٦ — ٧٣ فترة انكماش واضحة وذلك بسبب اعباء المجهود الحربى لحربى ٦٧ ، ٧٣ ، واعادة بناء القوات المسلحة فيما بين هاتين الحربين . أما بعد عام ١٩٧٤ ، وخاصة ابتداء من عام ١٩٧٥ فقد ارتفعت الاستثمارات بشكل كبير لتشمل كل من القطاع العام والخاص (الوطنى والاجنبى) ولتغطى العديد من الانشطة مثل

---

* قدر فى اطار الخطة الخمسية الحالية ٨٢/ ٨٣ — ٨٦/ ٨٧ بمبلغ ٥١٥٠ مليون جنيه راجع: وزارة التخطيط : الاطار العام التفضيلى للخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨٢/ ٨٣ — ٨٦/ ٨٧ الجزء الاول ، المكونات الرئيسية ، ديسمبر ١٩٨٢ .

تلك المتصلة باعادة فتح قناة السويس واعادة بناء وتحمير مدن القناة وزيادة نشاط التنقيب عن البترول وتطوير العديد من مشروعات البنية الاساسية مثل انشاء الانفاق اسفل القناة وازدواج الطرق وغيرها من المشروعات الزراعيه والصناعية ذات التكلفة الرأسمالية المرتفعة وقد ساعد على ذلك اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى بصدور القانون رقم ٤٣ لسنه ١٩٧٤ والمعدل بالقانون ١٣٢ لسنه ١٩٧٧ .

وايا كان الامر فيما يتعلق باسباب التوسعات فى الاستثمارات فما يهمنا هو دلالتها . فارتفاع معدل الاستثمار ومعدل تغيره من سنه لاخرى بعد عام ١٩٧٤ وحتى بداية الخطه الخمسية الحالية يعكس قدرة المجتمع على استيعاب استثمارات ضخمة فى مجالات عديدة حتى وان اخذنا حالة التضخم التى سادت تلك الفترة فى الحسبان .

هذا ويمكن توضيح التطورات السابقة فى حجم الاستثمار الثابت الاجمالى وذلك بنسبته الى الناتج المحلى الاجمالى كما يتضح من الجدول التالى

جدول (٢)

تطور معدلات الاستثمار الى الناتج المحلى الاجمالى

الفترة	متوسط نسبة الاستثمار الى الناتج المحلى الاجمالى
٦٠/ ٦١ ـ ٦٤/٦٥	١٩٫٧
٦٥/٦٦ ـ ١٩٧٣	١٢٫١
١٩٧٤ ـ ٨٠/٨١	٢٦٫١٪

يتضح من ذلك انخفاض معدل الاستثمار/الناتج المحلى الاجمالى من ١٩٫٧ ٪ سنويا فى المتوسط خلال الخطه الخمسية الاولى الى ١٢٫١ ٪ سنويا فى المتوسط خلال الفترة ٦٥ / ٦٦ ـ ٧٣ ليرتفع الى ٢٦٫١ ٪ خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ٨٠/٨١

واذا انتقلنا الى مقارنة معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى بمعدلات نمو الاستثمار فاننا نلاحظ وجود قدر غير قليل من عدم الاتساق كما يتضح من الجدول التالى رقم (٣)

ويتضح من هذا الجدول انه يصعب تفسير التغير فى الناتج المحلى الاجمالى من سنه لاخرى بالتغير فى حجم الاستثمار الاجمالى فحسب . فعلى سبيل المثال اذا نظرنا الى ارقام الخطه الخمسية الاولى ٦٠/٦١ـ٦٤/٦٥ وجدنا اتساقا بين تغير كل من الاستثمار والناتج المحلى (وان اختلف معدل تغير كل منهما) خلال الفترة ٦٠/٦١ ـ ٦٣/٦٤ . بالنسبة لعام ٦٤/٦٥ فعلى الرغم من انخفاض حجم الاستثمار الا ان معدل النمو بلغ ١٢ر٨٪ فى الناتج المحلى الاجمالى . ويتضح ذلك ايضا فى الفترة الثانية ٦٥/٦٦ـ١٩٧٣ حيث نلاحظ انه على الرغم من انخفاض معدل نمو الاستثمار الى ٣ر٧٪ سنويا فى المتوسط (بالمقارنة بنحو ١٦ر٥٪ سنويا فى المتوسط خلال الخطة الخمسية الاولى) ، الا أن معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى قد أنخفض الى ٧ر٨٪ فقط . واذا نظرنا الى كل من معدلى نمو الناتج المحلى الاجمالى ونمو الاستثمار فى كل سنة من سنوات تلك الفترة على حدة لا يتضح لنا هذا التفاوت الواضح بين المعدلين . فعلى سبيل المثال نلاحظ أنه على الرغم من انخفاض حجم الاستثمار الاجمالى فى كل من عامى ١٩٦٥/٦٦ ، ١٩٦٦/٨٧ بمعدلى ١ر٥٪ ، ٦ر١٨٪ على التوالى الا أن معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى كان موجبا حيث بلغ فى السنة الأولى ٢ر٣٪ وفى السنة الثانية ٤ر٪ . أما فى عام ١٩٦٨ ، ٦٩ فنلاحظ انه على الرغم من زيادة الاستثمار بمعدل ١٤٪ الى أن الناتج المحلى قد ارتفع بمعدل ٦ر٩٪ فقط وهكذا بالنسبة للسنوات الأخرى من هذه الفترة . ولا شك أن الظروف التى سادت ج م ع خلال هذه الفترة (فترة ما بين الحربين) ، قد انعكست آثارها الاقتصادية بشكل واضح على نمو كل من الاستثمار القومى فعلى الرغم من انخفاض متوسط معدل نمو الاستثمار الى ٣ر٧٪ سنويا .